العنف الأشكال والعوامل والنظريات المفسرة له

د. وناسي سهام
جامعة باتنة1

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة العنف والربط بين جميع مقومات الظاهرة، ومحاولة الإحاطة بجوانبها من خلال تعريفها والأشكال التي تأخذها، الدوافع والعوامل الأساسية التي أدت إلى انتشارها، والتي تتداخل فيها مجموعة من العوامل السيكولوجية والاجتماعية والسياسية والثقافية و والاقتصادية والتي تتخللها بدورها عوامل فرعية، تأخذ مقومات الوجود الاجتماعي الأساس فيها، وتفرز مظاهر للعنف كالعنف الأسري ،المدرسي ، الأخلاقي، السياسي..الخ، والتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة لظاهرة العنف والتي انطلقت من التفسير البيولوجي الوراثي، التفسير السيكولوجي من خلال نظرية التحليل النفسي ورؤية علم النفس الاجتماعي للظاهرة التي تجمع بين ما هو نفسي واجتماعي في تفسيرها للظاهرة ، كذلك النظريات الاجتماعية للعنف والتي تتفرع عنها مجموعة من النظريات نظرية الإحباط والعدوان، نظريات التعلم الاجتماعي والتي تتفرع عنها نظرية التعلم بالتقليد وتفسير مدرسة "أدلر" التي تهتم بالجانب الاجتماعي كأساس مولد للعنف، ونظرية ثقافة العنف، بعد ذلك تم تناول ظاهرة العنف في المناطق الحضرية كظاهرة تميز المجتمعات في المناطق والتي اتسعت دائرتها بالانتقال إلى الحياة الحضرية ثم التعرف على أهم آثار هذه الأخيرة على الفرد والمجتمع لتقدم بعض الحلول للتخفيف من حدتها.

Rèsumè:

Cette étude vise à analyser le phénomène de la violence et de relier tous les articles de ce phénomène et d'essayer d'englober tous ses éléments par le biais de sa définition, ses formes qu'elles prennent, les motivations et les facteurs de base qui conduisent à sa prolifération dont interférent un ensemble de facteurs de nature psychologiques, sociaux, politiques, économiques et culturelles.

De ces derniers se distingue des facteurs sous-jacents dont les éléments de l'existence sociale occupe le rôle de base qui montre l'apparence de la violence, tel la violence domestique, scolaire, morale, politique..etc

Egalement la recherche dans les différentes théories expliquant le phénomène de la violence, qui prend l'initiative l'explication biologique héréditaire, l'explication psychologique à travers la théorie de la psychanalyse et le point de vue de la psychologie sociale vis à vis ce phénomène qui relie entre ce qui est psychique et sociale dans l'explication du phénomène.

Aussi les théories sociales de la violence dont bifurque un ensemble de théories : la théorie de frustration et l'agression. Les théories de l'apprentissage social dont bifurque la théorie de l'apprentissage par imitation. Et l'explication de l'école ADELER qui s'occupe du coté social comme principe générateur de la violence.

Après qui a été abordé, le phénomène de la violence urbaine comme un phénomène caractérisant les communautés dans les zones urbaines, ce qui a élargi son cercle pour passer à la vie urbaine.

Puis d'identifier les principaux effets de ce dernier sur l'individu et la communauté, afin d'apporter des solutions pour l'atténuer.

مقدمة:

العنف ظاهرة ملازمة للاجتماع الإنساني وقد عرفتها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة، وهو إحدى القوى التي تعمل على الهدم أكثر من البناء في تكوين الشخصية الإنسانية ونموها، وهو نقيض للرفق والرحمة والرأفة والمحبة وغيرها من الصفات التي اتخذت موقعا عظيما في ديننا الإسلامي الحنيف والذي ينبذ ويحرم الممارسات العنيفة ويهذب السلوك والأخلاق، فالعنف ظاهرة مركبة لها جوانب وأبعاد عديدة وعوامل متداخلة، وكانت أولى صور العنف في التاريخ الإنساني والذي اتخذ مظهر العنف الأسري بين أخوين ليتطور ويأخذ مظاهر عدة وفي كل جوانب حياتنا والتي أخذت بدورها أبعادا خطيرة،

لذلك سوف نتطرق إلى تعريف العنف والعدوان،الأشكال التي يأخذها السلوك العنيف، العوامل المؤدية إليه، والنظريات المفسرة له ثم تناول العنف في المجتمعات الحضرية وآثاره المتفاوتة على الأفراد والمجتمعات والتنمية والاقتصاد

1- مفهوم العنف:

العنف لغة : كلمة عنف في اللغة العربية تشير إلى"كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم"، ويعني أن هنا ك عنف لفظي وعنف جسدي، أما في اللغة الإنجليزية فإن الأصل اللاتيني لكلمةViolence هو Violentaiومعناه "الاستخدام غير المشروع للقوة المادية لإلحاق الأذى والأضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك في معاني العقاب الاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين"[1]

ويعرف العنف اصطلاحا على أنه" مجموعة من السلوكات تهدف إلى إلحاق الأذى بالنفس أو بالأخر ويأتي بشكلين إما بدني مثل"الضرب، التشاجر، التدمير،إتلاف الأشياء والعنف الفظي مثل التهديد، الفتنة، الغمز، النكتة اللاذعة، و في الأخير يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى إلحاق الأذى"[2] ويعرف العالم " أدلر" العنف كما يلي" استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف" [3]، أما "بيرفيو" فينظر إلى العنف على أنه" ضعف جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان" [4]

والعنف هو تطاول على حرية الآخرين" [5]ركزت هذه التعاريف على أن العنف يستخدم القوة غير المشروعة لإلحاق الأذى بطرف آخر وأبرزت الجانب المادي و الأخلاقي والتطرق إلى قضية الحرية والتطرق لهذه الأخيرة يعني حرية المعتقد، العيش، التعبير، الوجود...الخ أما الضرر الذي يأتي من العنف فيكون ماديا أو معنويا ويمس كل جوانب المجتمع وعلى كافة الأصعدة حسب الأشكال التي تطرقت إليها كل التعاريف، ومنه فالتعريف الإجرائي هو:استخدام القوة المادية ، والتهديد المعنوي وذلك قصد الضغط وإلحاق الأذى بالآخرين .

2- مفهوم العدوان: العنف مرتبط بالعدوان لذلك لا بد من التطرق له

في معناه الضيق يشير إلى تصرف عدائي مخرب غير متكيف، أما في معناه الثاني فيشير إلى ديناميكية شخص ما يسعى إلى الذي يواجه الصعوبات والخواطر دون الهروب منها، وفي معناه الثالث فهو يشير إلى الصفة الأساسية التي بفضلها يستطيع الكائن الحي إشباع رغباته الحيوية خاصة منها الغذائية والجنسية[6]

كما أن عدوان الطفل في الكثير من الأحيان راجع إلى " اللاإشباع العميق والمثالي من الحنان والشعور باللاقيمة"[7]

بينما نجد الموسوعة "كيلي" تعطي للعدوان التعريفات التالية: فعل الذي يهاجم الأول وبدون أي إثارة أو تحريض كما أنه فعل يحمل صبغة العداوة ويهدف إلى جرح الآخرين وإلحاق الضرر بهم وبأهلهم وحتى معارضتهم وفي علم النفس يعني العدوان " مجموعة من الميول تهدف إلى التخريب والإرغام والإذلال للغير[8]

وحسب فرويد هناك علاقة وطيدة بين العدوان والكبت أي الحرمان العاطفي، فعندما تكبح رغبة ما ويحول دون إشباعها فتترجم على عدوان بغية القضاء على هذا الحرمان، ومن هنا نستنتج أن العدوان أشمل وأوسع من العنف فهو يشبه العنف، حيث أنهما غريزتان تخصان الإنسان ناتجتان عن الإحباط والحرمان بمختلف أوجهه، والعدوان يمكن ظهوره دون أي حافز أو تحريض فهو صفة أساسية لدى الكائنات الحية تسمح لها بتحقيق رغباتها.

3- أشكال العنف وطبيعته :وللعنف ثلاثة أشكال هي[9]:

3-1 العنف الموجه للذات :ويقسم هذا النمط إلى:

أ- سلوك انتحاري: يتضمن الأفكار الانتحارية ومحاولات الانتحار والذي يدعى في بعض الدول أيضا" الانتحار التظاهري أو الإصابة الذاتية المدروسة"والانتحار التام.

ب- انتهاك الذات: ويشمل أعمال كالتشويه الذاتي.

3-2 العنف بين الأشخاص: والذي يقسم إلى:

أ- العنف العائلي وبين القرناء وثيقي الصلة: ويقع هذا النوع من العنف عادة في المنزل وكن ليس بشكل مطلق، مثل انتهاك الأطفال وعنف القرناء وثيقي الصلة وانتهاك المسنين.

ب- العنف المجتمعي: وهو العنف الذي يقع بين أفراد لا قرابة بينهم، وقد يعرفون بعضهم أو لا يعرفون، ويقع بشكل عام خارج المنزل، مثل عنف العصابات والأعمال العشوائية من العنف أو الاغتصاب بوساطة الغرباء والعنف في المؤسسات كالمدارس وأماكن العمل والسجون.

3-4 العنف الجماعي:وفيه يفترض وجود دافع محتمل للعنف ترتكبه الزمر الأكبر من الأفراد أو الدول ويقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

أ- عنف اجتماعي: فقد يراد من وراء العنف الجماعي التعجيل ببرنامج خاص مثل جرائم الكراهية المرتكبة من قبل المجموعات منظمة والأعمال الإرهابية وعنف العصابات الإجرامية.

ب- عنف سياسي: ويشمل المعارك الحربية والعنف المرتبط بها وعنف الدول والأعمال المشابهة التي تنفذ بوساطة مجموعات أكبر.

ت- عنف اقتصادي:وتشمل الهجمات المجموعات الأكبر بدوافع مكاسب اقتصادية كالهجمات التي تنفذ بهدف تعطيل الفعاليات الاقتصادية وتعطيل تحقيق الخدمات الأساسية، أو إنشاء تقسيمات أو تجزئة اقتصادية.

أما عن طبيعة العنف فيمكن أن تكون بدنية أو فيزيائية، جنسية، سيكولوجية، نفسية، أو اشتمال "الحرمان والإهمال وتحدث في الأنماط الأربعة للعنف وفئاتها الفرعية المذكورة سلفا باستثناء العنف الموجه للذات الذي يشمل العنف المرتكب ضد الأطفال في المنزل على الانتهاك البدني والجنسي والنفسي والإهمال، كذلك هو الحال بالنسبة للمرأة فقد يكون المرتكب ضدها هو عنف لفظي معنوي، بدني، جنسي، نفسي وعنف اجتماعي وكذلك اقتصادي أو إهمال، ويمكن أن يشمل العنف المجتمعي الشجار بين الفتيان "عنف بدني" والعنف الجنسي في أماكن العمل وإهمال المسنين في مرافق الرعاية وفي بيوت أبنائهم، ويمكن أن يشمل العنف السياسي أعمالا مثل الاغتصاب أثناء المعارك إضرار معنوي كالخوف الشديد وهو ذو طبيعة سيكولوجية كالحرب النفسية [10]

4 - عوامل العنف:

تتعدد أسباب العنف وأشكاله وصوره وتتنوع مصادره ومثيراته وتتفاوت الآثار الناجمة عنه لذلك تتداخل في هذه الظاهرة مجموعة من العوامل الفاعلة والتي تفرز هذه الأخيرة وهي كالتالي:

4-1 العوامل السيكولوجية:

العدوانية والسلوك العدواني من بين الصفات المختلفة والمتعددة التي يتميز بها العنصر البشري وهي عامل أساسي في تشكيل العنف، والتي بدورها أثارت اهتمام الباحثين في خاصة في مجال التحليل النفسي، فرويد في كتابه" ما وراء مبدأ اللذة" مترددا

بخصوص طبيعة وأصل الحركات العنيفة البدائية التي صادفها،وفي كتابه"الأنا والهو" احتفظ فرويد بمفهوم غريزة الموت وغريزة الحياة، ويؤكد أنه من السهل معرفة الحب وخفاياه المتعددة لكن من المعقد جدا اكتشاف جذور وأصول بذرة الموت [11]

ومن هذا المنظور يرى نقطة بداية العدوانية سابقة للحب على اعتبار أن الحب مصدره الكره، ثم يتحدث فرويد فيما بعد عن المعطيات الغريزية العنيفة والميل إلى العنف أو العدوان أولي تلقائي عند الراشد والتي لها علاقة بالفارقة الشهيرة "الهو والأنا" والتي تخص الأشخاص المنافسين القربين والذين يراهم الشخص مهددين لحياته[12]

يرجع البعض أعمال العنف إلى العدوان أي إلى غريزة فطرية في الطبيعة البشرية فالإنسان الذي أفلت منذ زمن حديث من إسار مملكة الحيوان لا يزال على علاقة وثيقة بها، ولم يتخلص بعد من مورثاتها التي تجعل من بني البشر أكثر ميلا إلى العنف وتقوي فيه الرغبة في السيطرة على الآخرين،يرجع العنف حسب الكثيرين إلى أسباب نفسية سيكولوجية كامنة في الكيان الذاتي الداخلي للفرد دون أن يعيروا اهتماما للظروف والأوضاع المحيطة به فالعنف حسب هذه النظرة هو موضوع نفسي لا اجتماعي وفي هذا المضمار يذهب فرويد إلى أن الحالة النفسية للفرد هي أساس كل أعماله.

فالعدوانية أشمل من مفهوم العنف والعنف جزء من العدوانية، وللعدوانية صور من السلوك تتضمن عرضا عدائيا، ومن نماذج ذلك العدوان أنه يكون في صورة تنافسية بسيطة تلقائية، حيث كل سلوك عنيف يتبعه سلوكا عدوانيا لذلك فالسلوك العدواني هو الشرارة الأولى لتكوين ظاهرة العنف، التي أخذت تتطور وتتعقد بتشكل واختلاف وتعقد التنظيمات في المجتمعات المعاصرة فأصبح العنف نظاميا مخططا ويأخذ طابعا اجتماعيا وبعدا سياسيا وقانونيا وحتى عالميا.

2-4 العوامل الاجتماعية:

أ- الأسرة:تحتل الأسرة المركز الأول من بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية من حيث تأثيرها على ممارسة الأفراد سلوك العنف، بالإضافة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية السيئة فقد تؤثر على وضعية الأسرة ولجوء الأفراد إلى ممارسة العنف، فالعنف يعود إلى الخبرات السلبية الداعمة للسلوك المعادي اجتماعيا التي اكتسبها الفرد من بداية حياته إلى دخوله إلى المدرسة، فالرعاية الأبوية والإساءة في التعامل، والتربية القاسية، والنظام الأسري المتناقض، كلها إشارات تسهم في صياغة السلوك السلبي لدى الفرد وتولد لديه التوتر والقلق والصدمة النفسية، وهذه الخبرات السلبية تنعكس على سلوكه وتكون من الأسباب الكامنة للعنف .[13]

إن المعاملة الوالدية في نطاق الأسرة تتروح بين العنف الذي يصل إلى الإرهاب، والتدليل والحماية الزائدة التي تبلغ حد التسيب، وطبقا لمبدأ العنف لا يولد إلا العنف والعنف يقتل البراءة" فإن رواسب الإحباط والكبت والضيق والقلق تتراكم داخل الأبناء، لتظهر بعد في شكل قد يصعب التنبؤ به، فالأسرة مسؤولة عن عنف أبنائها والقيم والسلوكات المكتسبة لديهم [14]

كما أظهرت الدراسات وجود علاقة طرية بين كبر حجم الأسرة وظهور سلوك العنف، كما أن للمستوى الاجتماعي والاقتصادي دوره في ظهور سلوك العنف، وللضغوط الأسرية وخاصة الضغوط الاقتصادية الناجمة عن عدم كفاية الدخل للاحتياجات الأساسية للأسرة تؤدي إلى ظهور مشكلة العنف، فضلا عن التفكك الأسري الذي تتجلى مظاهره في زيادة حجم الخلافات الأسرية، انشغال الوالدين بالعمل، هجر أحد الوالدين، أو وفاة أحدهما، زد على ذلك ظروف الإسكان السيئ والمؤدية إلى الشعور الملازم بالمشقة مما يدفع الفرد في المواقف المهيئة لانتهاج أساليب العنف، وقد دلت الكثير من الأبحاث الأكاديمية على وجود علاقة بين الظروف السكنية السيئة وجنوح الشباب إلى العنف.

العنف داخل الأسرة أكثرها شيوعا من خارجها، فمعدلات العنف البدني بين أفراد الأسرة الواحدة أعلى من مثيلاتها من الغرباء، لذا يخلص ستراوش إلى وصف متشائم للزواج بأنه رخصة للهلاك[15]فالعنف الأسري كنمط سلوكي معتل يشمل على

اعتداء وإلحاق الأذى والضرر بأحد أفراد الأسرة ويكون هذا الاعتداء مقصودا مباشرا أو غير مباشر مادي أو معنوي،وأشكال العنف الأسري متعددة منها ما هو من الآباء تجاه الأبناء أو العكس ومنها من الأبناء تجاه بعضهم البعض، والآباء تجاه بعضهم ، وتظهر هذه الأشكال في درجات متفاوتة من الممارسات العنيفة التي تتخذ من العنف الفظي والبدني والنفسي والجنسي مظاهرا رئيسية له.

فيشير الغامدي من خلال تقرير للأمم المتحدة لعام 2006 والمتضمن لإحصائيات دولية مهمة عن العنف الأسري، حيث أشار إلى أن منظمة الصحة العالمية تقدر بأن هناك 53000 طفل قد توفي على مستوى العالم في عام 2002 نتيجة للقتل وأن 150مليون فتاة و37 مليون طفل تحت سن الثامنة تعرضوا للعنف الجنسي أثناء 2002 [16] وهذه الظاهرة منتشرة أيضا في الجزائر خاصة في الفترة الأخيرة ظاهرة اختطاف الأطفال والاعتداء عليهم جنسيا وقتلهم، ضف إلى ذلك جرائم وجنوح الأحداث التي وصلت إحصائياتها إلى الآلاف.

وهناك عوامل اجتماعية أخرى كجماعة الرفاق وما لها من دور في تبني واكتساب السلوك العنيف، ومقومات الوجود الاجتماعي الأخرى كمؤسسة المسجد وما لها من دور في اكتساب قيم التسامح والرفق فبتخلي هذه المؤسسة عن دورها في المجتمع طغت سلوكات لا أخلاقية وثقافة العنف في المجتمع، كما للعوامل التاريخية كالاستعمار والتنديد والتنكيل والمعارضة والظلم والتحدي والمقاومة، التي تؤدي إلى استعمال القوة والعنف والإرهاب وأسباب اقتصادية متمثلة في تفاوت مستوى الدخل بين أفراد المجتمع وما يترتب على ذلك من حسد وحقد بين أفراد المجتمع[17]، فضلا عن انتشار التسيب والتحلل من الأخلاق والقيم والإدمان على المسكرات والمخدرات، وانتشار مظاهر السوء وانتهاك الحرمات،وانتشار الجرائم، أدت محاولة بعض الأفراد إصلاح هذه الأمور عن طرق العنف أو مواجهتها بالدفاع بالعنف.

ب- اللا معيارية الاجتماعية:

تلعب المعايير الاجتماعية دور هام في حياة الأفراد والمجتمعات فهي تؤدي وظائف تكاد تكون ثابتة في كل الثقافات الإنسانية حيث تقوم بدور الموجه لسلوك الأفراد في اختيار التصرفات والأفعال المناسبة في مواقف الحياة الاجتماعية المختلفة، فهذه المعايير تحدد ماهية الاستجابات التي تقترن بالتعبير عن العنف، ونوعية التصرفات الأخرى التي تستوجب كبح العنف والابتعاد عنه، فقد يمارس الفرد العنف كأسلوب للدفاع عن الذات تجاه شخص آخر اعتدى عليه،وقد لا يلجأ إلى ممارسة نفس الأسلوب من طرف آخر قام بالاعتداء عليه كذلك ومضايقته فهذا كله راجع إلى تأثير المعايير الاجتماعية وتحكمها في توجيه سلوك الأفراد، غير أن الإشكال المطروح في هذا السياق هو كيف يمكن ضبط السلوك العدواني من خلال المعايير الاجتماعية والتي غالبا ما تكون معقدة جدا، وتمتاز بالرقة غالبا والتي تنمو وترتقي في كل ثقافة إنسانية أو ثقافة فرعية [18]

ترسي المعايير الاجتماعية تجاه السلوكات العنيفة والعدوانية ثلاثة قواعد هي عنف ضد المجتمع، عنف مجاز مشروع، وعنف إيجابي موالي للمجتمع، فالأفعال العنيفة المضادة للمجتمع هي محل اتفاق وإجماع بين أفراد المجتمع على أنها سلبية وضارة بالحياة الاجتماعية ومهددة لاستقرارها واستمرارها.

فالسبب في ظهور حالة الأنوميا أو اللا معيارية في الحياة الاجتماعية سبب صراع بين القيم والمعايير نتيجة للتغيرات السريعة والمفاجئة والمحدثة اضطراب في النسق القيمي وخللا في البناء المعياري، وفي هذا الصدد يرى ميرتون أن المجتمع يصاب بالخلل الوظيفي والتفكك الاجتماعي ،حيث يصبح الحرص على تحقيق الأهداف دون النظر إلى الوسائل، وفي هذه الحالة سيستمر التأكيد على تحقيق الأهداف دون النظر إلى مشروعية الوسائل المستخدمة في ذلك، حيث تصاب عناصر التوافق في المجتمع

بالتفكك، ويرتبك النظام وتنتشر الفوضى ويصبح المجتمع في حالة من اللامعيارية وتزداد بذلك نسبة العنف والانحراف والإجرام[19].

ج – ثقافة التعصب:

لثقافة التعصب والتي تنشأ من طبيعة العوامل الاجتماعية السائدة في المجتمع، حيث تساهم طبيعة العلاقات والقيم الاجتماعية والمعايير الثقافية والأنظمة السياسية والاقتصادية في المجتمع في تكوين الاتجاهات التعصبية والتي تظهر في الكثير من مواقف وأحداث الحياة اليومية في الثأر والانتقام والانتخابات مثلا تظهر الاتجاهات الجهوية ثقافيا وعرقيا "عروشية" وجغرافيا وإداريا حتى وإن استدعى الأمر استخدام القوة والعنف النابع من ثقافة التعصب لنصرة من ينتمي إلى عصبتهم سواء كان ظالما أو مظلوما[20]

3-4 العوامل السياسية:

وتتمثل في فقدان الشرعية للنظام السياسي فوضع هذا الأخير هو إقرار لواقع المجتمع الذي عليه أن يستجيب لمسؤوليته في حماية حقوق الإنسان وإجراء الحوار وإقرار حرية التعبير، فالأنظمة السياسية يمكن أن تحد من التمتع بالتسامح والحقوق وذلك ما يخلق أجواء ملائمة للعنف لذا غالبا ما يتم الربط بين مشكلة العنف ومشكلة انتهاك حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية[21].

فمن ناحية الإخفاق السياسي يظهر غياب فرص التطور السياسي السلمي الديمقراطي وتطفوا على السطح صفوة عسكرية تقود مجتمع مدني، فلا وجود للتعددية السياسية ولا وجود لقدر من حرية التعبير، وليس هناك تداول للسلطة، أدى إلى حرمان القوى السياسية والاجتماعية من التعبير السياسي الشرعي وتجاهل أو قمع مطالب الأقليات ، فيما تسيطر التبعية للخارج جل السلوك السياسي و السلطوي،كما تدفع إلى تجذر التناقضات والإختلالات لتشكل نمو ظاهرة العنف وينشأ بذلك ونتيجة لإخفاقات التنمية بكل أبعادها ومجالاتها في المجتمعات المعاصرة عنفا هيكليا تتحقق آثاره بطريقة غير مباشرة.

والعنف السياسي يتحدد وفقا للمعطيات السياسية للمجال الاجتماعي لأي مجتمع لذا فالعنف السياسي الذي عرفه المجتمع الجزائري يتميز بخصائصه الخاصة، وكان دافعه الأساسي ما يسمى في العلوم السياسية " بقانون انغلاق النظام السياسي" الذي يؤدي إلى تطرف المعارضة واستخدامها للسلاح، وهي أكمل صورة للعنف السياسي، ويذهب المهتمون بالعنف السياسي إلى أن تحديد هذا المفهوم مرتبط بالعلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع، حيث أن المعادلة في الجزائر لم تكن تستند إلى عقلانية الحقوق والواجبات أي إلى منطق التكافؤ، وإنما إلى قهر في مختلف أشكاله وأبشع صوره[22] وكانت بداياته العشرية السوداء 1991 والمتجسد في صورة الإرهاب والمقاومة المسلحة.

-الإرهاب: الإرهاب ظاهرة أوروبية المنشأ وقد دشنت الثورة الفرنسية 1789 الإرهاب بمفهومه الحديث وممارسته باسم الشعب ودفاعا عن الشعب وتولت أمره لجان منبثقة من الشعب،ل قد أصبحت كلمة الإرهاب مصطلح متداول في الخطاب السياسي وهو ذو أوصول أروبية أمريكية، حيث كانت أوروبا هي الموقع الذي أحيا هذه الكلمة وأعطاها معاني متعددة استمدها من الفلسفات التي سوغت استخدام الإرهاب وسيلة لمختلف المنظمات والحركات والجماعات سواء في أروبا أو أمريكا.

لقد تطور استعمال مصطلح الإرهاب الدولي فيما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة إثر وراثة الولايات المتحدة الأمريكية الإمبراطوريات المنهارة ونشوء ظاهرة الاستعمار الجديد، ويرتبط الإرهاب الدولي بوجه عام" بأزمة بنيوية في النظام العالمي

وبوجه خاص بالغرب الذي يعاني خللا منهجيا انعكس على النظام العالمي وكون الأساس في خلق دائرة العنف التي ولدت الإرهاب[23]

يرتبط مفهوم الإرهاب بعدة متغيرات متباينة منها العلاقات الدولية، ثم الاختلاف الضمني في وجهات النظر إلى هذه الظاهرة، ضف إلى ذلك الاختلاف حول الجهة التي تستخدمها وكذا التباين في جوهر مضمون ونتائج هذه الظاهرة،

ومن هنا تبدو عملية تحديد المفهوم صعبة جدا وفي تعريف الموسوعة السياسة الذي يعدد تعريفا شاملا للظاهرة "استعمال العنف غير القانوني والتهديد بأشكاله المختلفة كالاغتيالات والتعذيب والتخريب بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة عند الأفراد وهدم المعنويات عند المؤسسات والهيئات،أو كوسيلة من الوسائل للحصول على المعلومات والمال أو بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية[24].

فالعنف مهما كان شكله اجتماعيا سياسيا له عدة أسباب إلا أن خاصية الدول النامية عامة والجزائر خاصة تنفرد بما نسميه انسداد الأفق أو بمعنى آخر الباب المغلق، فالعنف السياسي يرتبط بدوافع أكثر ها اجتماعية "عدم المساواة الاجتماعية والقهر الاجتماعي والأسباب الإقتصادية وحتى الثقافية، وهذا ما دفع بالمجتمع الجزائري اللجوء إلى دائرة الفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي الذي تسوده الدولة وهذه العوامل خلقت تقاليد من العنف المتأصل تحكم بصفة دائمة علاقة الدولة بالمواطن.

إن ظاهرة العنف ترتبط بشكل مباشر بالأنساق السياسية وتصادم الأفكار والإيديولوجيات،وباعتبار الأنساق السياسية عنصرا أساسيا في تشكيل هذه الأخيرة فظاهرة العنف في هذا السياق لا تقف عند كونها اعتداء على الجسد بالقتل أو التعذيب، بل تمتد لتشمل مصادرة الرأي والحجر على الحقوق والحريات أو التضييق عليها، فظاهرة الإرهاب تجمع بين ما هو سياسي واجتماعي وما هو سائد في معظم الدول النامية لاسيما الجزائر ويتمثل أساسا في الظلم الاجتماعي الذي ينبني على السيطرة على السلطة والثروة من جانب واحد[25]وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار حالات الفساد المالي والإداري والقضائي والذي يؤدي بدوره إلى تزعزع الاستقرار الاجتماعي والسياسي وهو ما يؤدي إلى صور وأشكال متفاوتة من العنف والعنف السياسي، والعنف كظاهرة مفهومها متعدد الأوجه في الجزائر فبعد العشرية السوداء برزت إلى السطح هذه الظاهرة وأصبحت تتجلى في عدة مناسبات فمنها الرياضية "العنف في الملاعب" وفي اللقاءات السياسية"ما يحدث في مواجهات الحملات الانتخابية ،العنف المدرسي، العنف الأسري والذي أفرز أشكال جديدة العنف ضد الأصول، العنف ضد الذات وكثرة الإنتحار عند الشباب المراهق...الخ

فالعنف السياسي الذي تجسد في الإرهاب تولدت عنه عدة أشكال أخرى فانتقل من شكله السياسي إلى شكل رياضي، مدرسي، أسري ،أخلاقي، ذاتي...الخ وهذه كلها تعتبر من مخلفات العمل الإرهابي والذي يعتبر على الساحة العالمية والوطنية قمة مظاهر العنف وأكمل صوره.

4-4 العوامل الثقافية للعنف:

أ- النظام التعليمي:

أضحت المدرسة كمؤسسة أكاديمية هي ثاني مؤسسة تساعد الأسرة في وظيفة التنشئة الاجتماعية وبطريقة مقصودة ومخططة كنتاج للتطور الصناعي والاقتصادي والتحول في النظام الاجتماعي لخلق وبناء إنسان صالح ذو شخصية متكاملة ينمي إبداعاته ويحل مشكلاته..، وغيرها من الوظائف ولكن ظهر في مختلف مؤسساتنا التربوية من مدارس متوسطات ثانويات وجامعات سلوكات عنيفة ومسرحيات للعنف المدرسي أو العنف الطلابي، حيث يقع جانب من المسؤولية على عاتق

المؤسسات التربوية، ولأحداث العنف في هذه المؤسسات عوامل عدة منها ما يعود للتلميذ والطالب، ومنها ما يعود للمعلم أو المدير ومنها ما يعود للمنهاج الدراسي ومنها ما تشترك فيه جميع الأطراف،فكل هذه العوامل من شأنها أن تثير الحقد والقلق والصراع والكراهية وبالتالي تدفعه إلى السلوك العنيف.

حيث أشارت نتائج بعض الدراسات الأجنبية والعربية التي أجريت على البيئة التعليمية أن ظاهرة العنف قد تكون ناتجة عن مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بالفقر والبطالة وانتشار الإدمان على المخدرات والمشروبات الروحية بأنواعها[26]

إن البيئة خارج المدرسة إذا كانت عنيفة فإن السلوكات العنيفة تظهر في المؤسسات التربوية ويكون نتاجا للثقافة المجتمعية العنيفة المتأثرة بثلاثة مركبات أساسية الأسرة ،المجتمع، وسائل الإعلام، كما قد تكون ناتجة عن عوامل داخلية في النظام كسياسة المؤسسة التربوية وإدارتها، التفاعل بين الطلبة ، أعضاء الإدارة، المعلم إذا كان يلجأ إلى عوامل التفرقة والتمييز سواء بقصد أو بدون قصد..الخ

يعتبر العنف أحد المشكلات الأكثر أهمية والتي تهدد الصحة الجسمية والعقلية وإنه على الرغم من أن المدرسة مكان يفترض أن يكون معدا لتقليل التأثيرات السلبية للعنف في المجالات الاجتماعية، إلا أنها قد تصبح مصدر عنف بنفسها يضمن شتى أنواع العنف[27] والعنف المنتشر في المدارس أدى إلى إضعاف قدرة المعلم في التأثير على الموقف التعليمي والتلاميذ، ومن ثم أصبح معوقا من معوقات تحقيق الجودة في التعليم[28]، كما له آثار على النمو الاجتماعي للطلبة بغض النظر عن صفتهم في موقف العنف"ضحايا ، معتدين، ملاحظين"والمتمثلة في ظهور مشكلات احترام الذات لدى الضحايا والمعتدين الذين يمكن أن يصبح سلوكهم على هذا الأساس في تعاملهم مع الآخرين في الأسرة والمجتمع أو خارج المدرسة، أما بالنسبة للملاحظين أو المشاهدين لأعمال العنف سواء في المدرسة أو خارجها فيمكن أن يصوروا أو يتصوروا أنفسهم كضحايا مستقبلية أو كمعتدين مستقبليين.

أدى التغير التحول الذي شهده الوطن في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلى تغيرات في السياسات والأنظمة التعليمية المنتهجة من النهج الاشتراكي والمبادئ السامية القائم عليها من تعميم التعليم ومجانيته وإجباريته لكل جزائري، فقد عرف النظام التربوي مع التحول الاقتصادي العديد من التجارب والإصلاحات بتعاقب الحكومات، في تجاذبات إيديولوجية من إفرازات الاستعمار الفرنسي، وفي غداة الاستقلال إلى الوقت الراهن وغياب التخطيط الواعي والسليم أو إشراك العاملين في القطاع في التخطيط للاستفادة من خبراتهم، نتج عنه عدم تطور للقطاع ليواكب التغيرات الحاصلة والسريعة في الساحة العالمية مما أفرز خلل بنائي في النظام التعليمي في الجزائر.

إن إخفاق التنمية التربوية يظهر بجلاء في المؤسسات التربوية والنشاطات الأكاديمية والمناهج التعليمية ووسائلها وأهدافها التي لم تستطع خلق فرد مبدع نامي العقل مفكر مناقش، فالنظم التعليمية لا تساعد على تنمية التعبير الحر عن الرأي مما يعبد طريق تربية اتجاهات اللجوء للعنف.

ونظرا لغياب التخطيط التربوي السليم وفي ظل تفاوت المدخلات التعليمية عن مخرجاتها نشأت أزمة تعليم، والتي أدت إلى تهميش جزء من الشباب لم يسعفهم الحظ في إكمال دراستهم سواء بالتسرب المدرسي أو نتاجا لدوافع أخرى، فضلا عن الذين لم ينالوا فرصهم في العمل بعد التخرج مما لفظ التعليم أعداد هائلة لن تجد طريقها إلى الاندماج داخل دواليب الدولة والمؤسسات، فتصاعدت نسبة البطالة بين الشباب سواء المتعلم أو غير المتعلم، وهذا ما أدى إلى تنامي الشعور الحاد بالإحباط وعدم الثقة في مجمل النظم والمؤسسات والعمليات السياسية، وجعل هذه الفئات لقمة سائغة للانخراط في العنف.

هناك علاقة للتعليم والعوامل المجتمعية داخل المجتمع، فللتعليم علاقة بحالات اللا استقرار السياسي والاجتماعي، وذلك بسبب عدم مواكبة محتويات التعليم للتغير الحاصل على مستوى المجتمع المحلي، وعلاقته بالمحيط العالمي، إضافة إلى انتشار البطالة بين خريجي الجامعات، وأصحاب الشهادات العليا، مما يؤدي إلى تعزيز قيم اللا انتماء للوطن بين الشباب والشعور بالاغتراب وعدم الرضا، وكل هذه العناصر مجتمعة مع ظروف ملائمة تتشكل ممهدات لأحداث وأفعال العنف والثورة في المجتمع وخاصة في المجتمعات السائرة في طريق النمو.

ب- وسائل الإعلام:

لقد ساهم تطور وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الجديدة في انتشار ظواهر العنف،علاوة على الأثر المحقق في تكتل الإعلام وعولمة الثقافة، والبحث عن تحقيق أعلى نسبة من التعرض لوسيلة التلفزيون، والحرب التجارية بين القنوات المتعارضة التي تتنافس من أجل السيطرة المطلقة على المجال السمعي البصري و التحرير، كلها عوامل تجعل هذه الوسائل الإعلامية والتكنولوجيات في عالم الاتصال تتطور ضاربة عرض الحائط لقيم السلم والتقدم والتضامن والصداقة بين البشر والشعوب وذلك من خلال عرض وقائع مسببة للمرض وسلوكات لا اجتماعية.

ونظرا لأهمية وسائل الإعلام وصلتها بالإنسان فقد اهتم التربويون والإعلامية بدراسة تأثيرها ولاسيما عل الأطفال الذين يتصفون بحكم تكوهم بنهم ذو قدرات إدراكية وخبرات حياتية محدودة تجعلهم يستجيبون للمثيرات التي يتعرضون لها دون تمحيص أو محاكمة مع اتصافهم بقدرات وطاقات هائلة في التعلم والتقليد، ويقدر أحد الباحثين أن الإنسان العادي يقضي في تعرضه لوسائل الإعلام ما يقارب ثلاثة ساعات يوميا، وأن الأطفال يقضون أمام التلفزيون وحده وقتا يعادل الوقت الذي يقضونه في المدرسة[29] فالتنافس الإعلامي والمساومات السياسية التي تظهر من خلال مضمون الرسالة الإعلامية تكون آثارها سلبية على الأفراد من خلال الشعور باللا أمن واللا استقرار.

ومن خلال نظرة فاحصة للبرامج التلفزيونية التي تظهر الاستخدام المفرط للعنف فنجد معظم البرامج والمادة الإعلامية وباختلاف أنواعها تحتوي على الكثير من العنف الواضح أو الخفي بدءا من الأفلام والمسلسلات،النشرات الإخبارية، الأفلام الوثائقية، البرامج الرياضية،أفلام الكرتون وحتى الفيديو كليبات والإعلانات..الخ.، فالتعرض المستمر لوسائل الإعلام المبالغة من قبلها في إظهار العنف يؤدي إلى غرس ثقافة العنف لدى الأفراد ومحاكاة وتقليد هذه السلوكات العنيفة المشاهدة وبنفس الطريقة التي عرضت بها.

4-5 العوامل الاقتصادية:

عندما نسلط الضوء على عمليات التنمية في بلاد العالم الثالث عامة والبلاد العربية خاصة، نجد أنه من الصعب أن نتصور نجاح تنمية متوازنة أو استقرار سياسي في مجتمع يقتصر على إشباع حاجات وطموحات الصفوة، بينما يهمل حاجات بقية فئات المجتمع ويتركها تعلق جراحها وآمالها وتعيش حالة إحباط دائم لعدم حصولها على الدخل المناسب، بما يحفظ الكرامة من خلال المسكن الملائم فالكل يعلم أن أسرا بأكملها تقيم في حجرة واحدة ويستعملون دورات مياه مشتركة في مناطق الفقر وأحزمة البؤس في الدول العربية[30]

التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة وإخفاقات في تقوية النسيج الاجتماعي وتماسكه مما يجعل المجتمع الواحد مجتمعين والاقتصاد الواحد قتصادين، وتنامي الطبقية طبقة تعيش ثراء فاحش وأخرى تعيش تحت خط الفقر وها ما يعبد الطريق إلى الثورة وممارسة العنف والانحراف..الخ ،إن المعاناة الحقيقية وعدم الاندماج الاجتماعي ووحشية البؤس والشقاء الذي لا يعود إلى الندرة بقدر ما يعود إلى العوامل الاجتماعية للإنتاج والتوزيع [31]

فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقر لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ونقص في المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة وكل صور العنف والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات[32]، فقضية المناطق المتخلفة ترتبط ببيئة اجتماعية واقتصادية وتفجر في الأساس قضية اللا مساواة الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى.

كما تظهر فرص عدم العدالة الاجتماعية المتمثلة في تفاوت توزيع الدخول والخدمات والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء بين الحضر والريف مما يحول الأرياف إلى أحزمة للفقر ومناطق طاردة للسكان ، فمعظم البلاد العربية الإسلامية تعيش تحت وطأة إخفاق مخططات التنمية وانتشار الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة وسوء توزيع الثروة، وتزايد مظاهر الاستفزاز الاجتماعي وانهيار قيمة العمل وتدني إنتاجيته، وتدهور المرافق والخدمات العمومية، وتكدس الأحياء العشوائية في المدن بالفقراء الريفيين النازحين من القرى والأرياف واصطدامهم بمشكلات في الإسكان ،العمل.. وحتى التكيف فضلا عن ترييفهم للمدن، مع زيادة في أعداد المتخرجين من المدارس والجامعات والمعاهد ولا يجدون فرص للعمل وعجز المدن وخاصة الكبرى عن استيعاب الحاجات المتزايدة للسكان مما يشكل ضغوط وفي كل المجالات، وتمثل تيارات الغضب والعنف أحد أسبابها رد فعل نفسي للأوضاع المتردية التي تحياها المجتمعات العربية والإسلامية[33]

وقد كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي أثر في بروز ظاهرة الترف الاستهلاكي لدي فئة قليلة من أفراد المجتمع،وتحدد المكانة الاجتماعية للأفراد بمقدار ما يملكون من المال، ومن ثم انتشرت القيم المشجعة للحصول على المال ولو بطرق غير مشروعة، رغبة من الفرد في إحراز مكانة اجتماعية معتبرة في ظل واقع اجتماعي أصبح لا يعترف بوجود الفرد إلا بمقدار ما يملكه من مال.

وأغلب الدراسات والأبحاث أبرزت أن ارتفاع نسبة القتل وإلحاق الأذى بالآخرين للحصول على المال، فثقافة النزعة المادية صارت ملموسة في علاقتنا الاجتماعية بعد الانفتاح الاقتصادي، حيث شاعت وطغت القيم المادية بصورة أكبر بين أفراد المجتمع واختفت الكثير من القيم الأخرى ولذلك فبظهور مظاهر وسلوكات العنف خاصة عند فئة الشباب ، وذلك يعد نتيجة واقعية لحالة الاغتراب وعدم الاستقرار التي يعاني منها المجتمع، وذلك سبب انتشار وطغيان النزعة الفردية والمصلحة الذاتية على المصلحة العامة، وأدى ذلك إلى ظهور أنماط من الصراع بين الأجيال بسبب تضارب بين القيم واختلافها من جيل إلى جيل،في ظل وجود نوعا من عدم الرضا عن النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بسبب عدم قدرتها – في نظر الأفراد – على تلبية احتياجاتهم الضرورية[34].

5- الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة العنف:

اختلفت الرؤى والتفسيرات النظرية لظاهرة العنف هناك من ركز على الجانب البيولوجي والوراثي ,وهناك من اتهم بالجانب النفسي في رؤيته، وآخر ركز على الجوانب الاجتماعية والثقافية والتي سنعرضها في الآتي:

5-1 النظرية البيولوجية:

هناك سعي إلى ربط ظاهرة العنف بالتطور البيولوجي والتطورات التقنية والاجتماعية للبشر فالمقارنة بين الإنسان والحيوانات نلاحظ أنه أقل قوة منها إذ لا تتوفر لديه ما يتوفر لديها من أسلحة طبيعية وغرائز عنيفة، ولكن رغم النقص الطبيعي فإن له ذكاء يمكنه من إنشاء أدوات تواصل رمزي ووسائل تقنية فتاكة وحاجته إلى الاجتماع تقوي عنفه وتدفعه إلى تطوير وسائل الدفاع المادية والرمزية.

فيذهب أرديريArdirey إلى أن الإنسان ما هو إلا نوع من أنواع الحيوان له خصائص طبيعية تتضمن غريزة للعدوان خاصة بملكية الأرض، حيث أن الإنسان كما هو الشأن للكائنات الأخرى هو حيوان يدافع عن منطقة محددة، وانطلاقا من اعتبار أرديري الميول العدوانية نوع من الخلف الولادي لدى النوع البشري فيتفق مع "لورنز" في أن الإنسان شأنه شأن كثير من الحيوانات، يملك دافعية غريزية خاصة بالمنطقة أو الموقع وتخدم وظائف الملكية كما تزوده بالهوية من خلال عمليات التفاعل في المجتمع هي إضافة الأمن(35)

إن النظرية البيولوجية تسعى إلى التأكيد بأن العدوان هو ولادي كما تؤكد على سلسلة المنبه والاستجابة وبالتالي السيطرة على العدوان، وهذا معناه أن العدوان هو سلوك غريزي والميولات العدوانية هي أساسا استجابة غير متعلمة،هي استجابات موروثة يكون الكائن مزود بها عند مجيئه لهذا العالم وصورة الاستجابة يمكن أن تتعدل من واقع التعلم والممارسة، وحسب التفسير البيولوجي للظاهرة فالتكوين البيولوجي للفرد هو المحدد الرئيسي للسلوك ومن رواد هذه النظرية "لومبوزو" الذي أكد أن هناك علاقة وثيقة بين السلوك الاجتماعي ومظهر الجسم، وخاصة سمات الوجه، وقد أكدت دراسات "لومبروز" بوجه عام على فكرة التكوين الفطري في تفسير السلوك الإجرامي، ويعتقد "شيلدون" أن السلوك الإنساني بوجه عام هو وظيفة تنشأ عن بناء جسمي معين لذلك يمكن التنبؤ به عن طريق القياسات والتحليلات الدقيقة لجميع الملامح الجسمية الظاهرة(36)

إن تحاليل ونتائج هذه النظرية بصفة عامة مستمدة من معطيات بيولولوجية وفيزيولوجية، تقوم هذه النظرية أساسا بربط السلوك العدواني بالوظائف المخية، كمركز أساسي ولها علاقة بالسلوك العدواني والعنف، فالعامل الوراثي في تناوله وتفسيره لموضوع العنف والعدوان، ترى في ذلك سيرورة وراثية تجعلها تنتقل جيل إلى جيل، وتفرض وجودها داخل المجتمع، فالتركيز على ظاهرة العدوان باعتبارها تحمل بوادر العنف وهي مضادة للمجتمع وفي هذا الصدد يقول الباحث "لانج" أن النزاعات المؤدية إلى السلوك المضاد للمجتمع يمكن أن ينمو في نطاق الوراثة(37) فمشكلة العدوان ما هي إلا سلوك وراثي ينتقل عن طريق الوراثة وينمو في نطاقه في آن واحد وهو سلوك مضاد للمجتمع.

ومن العوامل البيولوجية التي تساهم في ظهور السلوك العنيف لدى الفرد"الضعف العقلي،العاهات، دور السن"مرحلة المراهقة"، دور الغدد الصماء"حدوث خلل في الإفراز" ، الجنس"الذكور أكثر عنفا من الإناث"، وهناك من يربط بين العدوان والعنف والأساس البيولوجي أو الحيوي في شكل كوموزوم xyy في الذكور بمعنى وجود عامل وراثي في السلوك العنيف فحالة وجود هذا الكروموزوم وقد وجد هذا التركيب عند الكثير من السجناء، إلا أنه غير كاف لوحده لتعليل السوك الإجرامي(38)

باعتبار الإنسان الحيوان الوحيد الذي ابتكر الكثير من الوسائل والأدوات والطرق ومناهج العنف مع استخدام أنظمة بارعة لاستخدامها، بهدف السيطرة على الآخرين وضبط سلوكهم الاجتماعي وخاصة في العصر الحالي، كما استخدم الإنسان العنف في العصور الغابرة اعتمادا على طبيعته الفطرية، وشيئا فشيئا بدأ التطور في استعمال العنف من خلال التطور العلمي والتكنولوجي، وفي هذا الصدد يقول عالم الاجتماع"كارل لورنتس" لقدت فقد البشرية المعاصرة اتزانها نهائيا لأنها تملك بين يديها القنابل العلمية والتقنية وتكامل التكنيك العسكري وإدارة العدوان والبطش، فقد أضحى العنف نشاط عقلي منظم شديد التعقيد، وباعتبار الإنسان المعاصر هو السبب في خلق العدوان والعنف المنتشرين في العالم المعاصر بشكل رهيب، وعلى الرغم من مظاهر التمدن وصور التحضر التي بلغت الذروة في التطور والتقدم،إلا أن الإنسان المتحضر لم يستطع التخلي عن طريقة تفكيره المتوحشة والموروثة التي سببها عدم تغيير الطبيعة البشرية، واستخدام الإنسان لكامل عدوانيته من أجل الحصول على ما يريد والالتحام والتفاعل في جماعات منظمة تنتهج الأسلوب العنيف من أ جل تحقيق أهدافها المسطرة(39)

2-5 التحليل النفسي:لقيت ظاهرة العدوان والعنف الكثير من الاهتمام من قبل مدرسة التحليل النفسي ومن أهم علمائها" فرويد سيمجوند" والذي كان متأثرا بأفكار "تشارلز داروين"حيث وضع نظريته عن السلوك الإنساني تذهب إلى أن البشر تقودهم مجموعة من الدوافع أو الغرائز الفطرية شبه الحيوانية(40)

وانتهى فرويد إلى أن غريزة التدمير تعمل لدى كل كائن حي، وأنها تجاهد لكي يصل هذا الكائن إلى صورته الأصلية من مادة غير حية، كما أشار إلى أن العدوان سلوك ولادي ينبع من غريزة الموت مزود بها الفرد وأن الوظيفة الأساسية لغريزة الموت هي التدمير والعودة بالفرد إلى حالة من اللا حياة، والسلوك العدواني الواضح هو مظهر خارجي لهذه الغرائز، كما يعتبر أن العدوان هو خاصية ولادية عند الإنسان والعنف هو الصيغة الطبيعية التي يتخذها السلوك العدواني، وأوضح فرويد أنه يمكن وضع العدوانية في خدمة الحياة والموت على حد سواء والمجتمع والذي يساعد الفرد على ضبطها، ويكون هذا بتوجيه قسم من هذه القوة ضد العالم الخارجي دون التردي في السادية، والقسم الآخر ضد نفسه مع تجنب المازوشية، وعلى المجتمع إدراك أن هناك تصريفا للعنف(41)

ويعتقد أنصار التفسير السيكولوجي لظاهرة العدوان أن جذور كل ظاهرة للعنف الملاحظة في الزمن الحاضر، لا يجب أن نبحث عنها في المجال الاقتصادي المادي ولا في ظروف الحياة الاجتماعية ولكن فقط في العالم الفردي وفي العالم الداخلي الذاتي للشخصية، كما اهتم فرويد بالسلوك العدواني وكان ينظر إلى العدوانية على أنها حالة باطنية، واهتم كثيرا في تحليلاته بالكبت العدواني مما دفع به إلى اعتبار التناقضات الداخلية للفرد ما هي إلا انعكاس لنظالاته الخارجية السابقة، فالعدوانية هي صفة نفسية تنمو لدى الفرد بطريقة غير عادية يسودها التناقض ويعبر التناقض عن الاضطرابات النفسية التي يشكو منها الفرد وتجعله يبحث عن مخرج للتعبير عن مكبوتاته المتناقضة، والتي تكون بدورها كرد فعل أو انعكاس لتجارب عايشها الفرد وتراكمت لديه وخلقت في سلوكاته وأفعاله ومعاملاته صفة العدوانية.

وتركز نظرية "رايش" على جملة من المبادئ حيث أن كل توتر عدواني ينتج عن الإحباط ،وشدة العدوانية تتناسب مع نمو عناصر الإحباط والحد من العدوان وإحباطه يولد عدوانية لاحقة ، بينما يخفف تفريغها من شدتها بشكل مؤقت أو دائم، في حين تزداد العدوانية الموجهة نحو الذات عندما يصعب توجيهها نحو الخارج(42)

3-5-نظرة علم النفس الاجتماعي:

يقوم التحليل النفسي الاجتماعي لظاهرة العنف على أساس دراسة العوامل المؤثرة في بروز سلوك العنف وانتشاره حتى يكتمل على شكل ظاهرة اجتماعية يعاني منها المجتمع ومن نتائجها ويتحمل عواقبها، والأساس المنهجي الذي يقوم عليه علم النفس الاجتماعي في تحليل الظاهرة هو الربط بين جميع مقومات الظاهرة حتى تتحدد ويظهر هذا الخط المنهجي في تناول جوانبها ويتضح شكلها، جوانبها ويتضح شكلها، ويظهر هذا الخط المنهجي في تناول تحليل وتناول الظاهرة حيث يرى مصطفى حجازي"أن العنف عبارة عن لغة التخاطب الأخيرة والممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمه"(43)

فالعنف إذن وسيلة لتحقيق غاية وهدف معين بعد فشل كل المحاولات السلمية، ويكون الفرد مدفوعا ومحفزا بمؤثرات نفسية واجتماعية سابقة، تجعل الفرد أو الجماعة تلجأ إلى أسلوب العنف لتحقيق مطالبها وأهدافها، فالعنف"هو السلاح الأخير لإعادة شيء من الاعتبار المفقود إلى الذات من خلال التصدي مباشرة للعوامل التي يعتبرها مسؤولة عن ذلك التبخيس الذي حل به حيث لم يكتف الباحث مصطفى حجازي بالوصف الخارجي للسلوك العنيف ليربط هذه الظاهرة عموما بالعدوانية كمظهر فاتر أو نشاط وذلك تبعا للظروف التاريخية للمجتمع من ناحية، ولحالة الفرد في مواقفه المتعددة من ناحية ثانية ،

ففي الحالة الأولى تنفعل العدوانية بشكل فتي مقنع بمظاهر من السكون والسكينة الخادعة، أما في الحالة فهي تنفجر صريحة مذهلة في شدتها واجتياحها كل القيود الخادعة والحدود ومفاجئة بذلك حتى أكثر الناس توقعا لها، وحسب نظرة الباحث فإن العدوانية هي مظهر كامل من مظاهر العنف لا يمكن التنبؤ بها أو معرفة من سيملك هذا السلوك العدواني وميز بين نوعين من العدوانية عدوانية خارجية أطلق عليها اسم العنف وعوامل باطنية داخلية(44)

إن نظرة علم النفس الاجتماعي لسلوك العنف ركزت على الدوافع النفسية والاجتماعية فهو عبارة عن عدوانية نشطة موجهة إلى الخارج بشكل عنيف تنمو لدى الفرد باطنيا ثم تتجسد وتخرج على شكل سلوك عنيف يكون المجتمع وعاءا لها وتكون مدفوعة بدوافع نفسية اجتماعية.

4-5 النظريات الاجتماعية:

أ- نظرية الإحباط والعدوان:

اتجه الفكر المعاصر والأبحاث الاجتماعية والنفسية نحو دراسة العوامل التي تجعل الأفراد أكثر استعدادا للتعامل بعدوانية، حيث تركز هذه النظرية اهتماماتها على الظواهر الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع باعتباره مصدرا للأحداث ولمختلف الظواهر بما في ذلك العنف ، ومن أشهر علماء هذه النظرية"دولارد"وزملاؤه"نيل ميلرو" وروبرت سيزر""ومارو" " ودوب"فقد انصب اهتمامهم على الجوانب الاجتماعية للسلوك الإنساني، وقد بنيت هذه النظرية على فرض مؤداه وجود ارتباط بين الإحباط والعدوان كمثير واستجابة(45)

فقد اعتبر فرويد في كتاباته الأولى الميل نحو نشدان اللذة وتجنب الألم بمثابة ميكانيزم أساسي لكل العمليات العقلية " وأن الإحباط يحدث عندما يتم إعاقة نشدان اللذة أو تجنب الألم، ويوجه العدوان نحو الأشخاص والموضوعات في العالم الخارجي والتي يتم إدراكها كمصادر للإحباط ويطلق علماء النفس على حالة الشخص الذي استغرق في سلوك مقصود به التحرك نحو هدف أو غاية ووقف أمامه عائق في الطريق بالإحباط، وهناك عوامل أخرى تؤثر في العدوان إلى جانب الإحباط كدرجة الاستثارة التي تحكم العدوان، والعوامل المرتبطة بالعقاب أو بوقف الفعل العدواني، فيرتفع مستوى الإحباط كلما ازدادت أهمية الهدف، وكانت الحاجة ملحة إليه ،وعليه فإن درجة التحفيز للسلوك العدواني تتباين بشكل مباشر مع درجة الإحباط وتتحكم فيه ثلاثة عوامل يتصدرها أهمية الهدف الذي تم إحباطه، درجة التدخل باستجابة المحيط، عدد الاستجابات المحيطة ، كلما زادت درجة الإغواء للسلوك العدواني (46)

فالعدوان حسب نظرية الإحباط هو سمة اجتماعية تصاحب الطفل وتنمو معه في مراحل حياته الاجتماعية وخلال تفاعلاته فهو مكتسب من المجتمع الاجتماعي، وقد تعرضت هذه الأخيرة إلى عدة انتقادات منها ردود الأفعال العدائية ، يمكن أن تحدث بدون إحباط مسبق وليس بالضرورة أن كل صور العدوان هي من نتائج الإحباط فقد يحدث في غيابه تماما وهناك عوامل ودوافع أخرى تقود إلى ممارسة السلوك العدواني العنيف.

ب- نظريات التعلم الاجتماعي:

تركز نظرية التفاعل الاجتماعي في تحليلاتها وتفسيراتها على العديد من المتغيرات الاجتماعية وهي التفاعل الاجتماعي والمعايير والظروف الاجتماعية في حدوث عملية التعلم الذي يتم بدوره في المحيط الاجتماعي، فحسب رؤى هذه النظرية أن العدوان صورة من صور السلوك الاجتماعي الذي يتم اكتسابه والحفاظ عليه مثله مثل أي صورة من صور السلوك المختلفة المكتسبة بالتعلم ومن أبرز الممثلين لهذا الإطار النظري "باندورا" زيلمان وباس.

- نظرية التعلم بالتقليد: ترى هذه النظرية أن " السلوك العدواني يكتسبه ويتعلمه الفرد بالمحاكاة والتقليد كالتأثير بمشاهدة الأفلام الإجرامية لعدة دقائق يؤثر على السلوك العدواني لعدة أشهر"[47] فالعوامل الأساسية التي ركزت عليها هذه النظرية هي التقليد والتأثير عن طريق مؤثر خارجي نابع من البيئة الاجتماعية التي يتفاعل معها الفرد ويكتسب مختلف سلوكاته، وجاءت آراء باندورا في نظريته التعلم بالتقليد إلى أن معظم السلوك العدواني في الغالب هو سلوك متعلم من خلال الملاحظة والتقليد حيث يتعلم الأطفال السلوك العدواني بملاحظة نماذج وأمثلة من السلوك العدواني قدمها أفراد الأسرة والأصدقاء والأفراد الراشدون في بيئة الطفل، وهناك عدة مصادر يتعلم من خلالها الطفل بالملاحظة السلوك العدواني كتأثير الأسري، الأقران، النماذج الرمزية المقدمة في وسيلة التلفزيون، كما يكتسب السلوك العدواني من الخبرات السابقة والتعلم المباشر للمسالك العدوانية كالإثارة المباشرة للأفعال العدوانية وتأكيدها من خلال التعزيز والمكافآت ، إضافة إلى أن إثارة الطفل إما بالهجوم الجسمي بالتهديدات أو الإهانات.[48]

وفي سياق متصل يؤكد "والترز" على أن السلوكات الإنسانية هي سلوكات متعلمة غير أنها تختلف من سلوكات مقبولة اجتماعيا"سلوك سوي"وأخرى مرفوضة اجتماعيا"سلوك غير سوي و المتمثل في السلوكات العدوانية، يضافّ إلى هذا تأثير البيئة كارتفاع درجات الحرارة حيث تؤكد العديد من الدراسات أن هناك علاقة إرتباطية بين ارتفاع درجات الحرارة ومعدل ارتكاب جرائم معينة مثل الاغتصاب والقتل، فارتفاع درجات الحرارة من أكثر الظروف المناخية ارتباطا بالعدوان، كما أن للضغوط البيئية الأخرى كالإزدحام الضوضاء ظروف الإسكان السيئ، التلوث البيئي كلها تلعب دورا هاما وتجعل الفرد مهيأ للاستجابة العدوانية[49]

وفي المناطق الحضرية التي يغلب عليها طابع الازدحام والتكدس وظروف في ظل السيئة للإسكان يعيش الفرد في ظل ظروف غير آدمية ، الافتقار لكل شروط الحياة الكريمة مما يؤدي إلى عدم إشباع الحاجات الضرورية فقدان الخصوصية ...الخ مما يجع هذا الأخير أكثر توترا، في ظل الاحتكاك بالنماذج الأكثر ممارسة للعدوان يكون المجال مفتوحا لتعلمه بالإقتداء والتقليد من خلال مشاهدة النماذج المتوترة المحيطة والتفاعل المكثف معها.

ج –مدرسة أدلر:

تركز هذه المدرسة في دراستها لظاهرة العنف والسلوك العدواني الذي يحمل بدوره صفة العنف نظرا لما يلحقه من ضرر للغير على العوامل الاجتماعية، بصفة عامة،حيث ترى أن "مشكلة العدوان ترتبط بحالة الشعور بالنقص أو ما يعرف بالقصور الاجتماعي عضويا واجتماعيا، وبذلك يظهر السلوك العدواني كنتيجة لتأثير العامل الاجتماعي وما يحمله من مكانيزمات ومؤثرات قاهرة تجعل الفرد أو الجماعة غير قادرة على التلاؤم مع ذلك المحيط وقد يرجع ذلك إلى العامل الاقتصادي والمجتمع يلعب دور حاسم في ذلك لكونه مصدر كافة التفاعلات.

وترى مدرسة أدلر أن مشكلة العدوان على أنه حالة شعورية يحس بها الفرد نظرا للوضعية المتواجد فيها والمتمثلة في الشعور بالنقص أو القصور الاجتماعي وذلك لعدم القدرة والتمكن من الاندماج في المجتمع، أو عدم التلاؤم والتفاعل مع ميكانيزمات كالاتصال بالأفراد المحيطين به، أو عدم التلاؤم مع الوضع الاقتصادي للمجتمع[50]، لذلك فعملية القصور الاجتماعي تجعل للفرد عقدا نفسية كالشعور بالنقص والتهميش والاستبعاد من الحياة الاجتماعية.

وخلاصة ما جاءت به مدرسة أدلر أنها تطرح مشكلة أساسية هي مدى تأثير العوامل الخارجية كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والحالة النفسية للفرد وتولد حالة شعورية خاصة تتبنى السلوك العدواني والعنيف.

د نظرية ثقافة العنف :

تركز هذه العملية على أحد المداخل الحديثة في تفسير ظاهرة العنف وينبني هذا المدخل على افتراض وجود ثقافة للعنف في المجتمع، هناك من أطلق على هذه النظرية اسم "نظرية الثقافات الفرعية"ويشير "كوهين" 1955 إلى أن الثقافة الفرعية هي التي تكتسب عن طريق التفاعل بين أفرادها ، وهذه الثقافة عبارة عن أنماط سلوكية منظمة بشكل منافي لأنماط الثقافة الأم، وتظهر هذه الثقافة من خلال وسائل الإعلام أو الروايات التي تشيد بالعنف أو وجود معايير أو قوانين في التعاملات الاقتصادية والاجتماعية حيث تقوم هذه المعايير على أفكار تساير العنف وتحث عليه، مما جعل مبدأ البقاء للأقوى ، مما يزيد من احتمالية وقوع العنف، من خلال تلك القوانين، والمعايير تتجسد ثقافة في المجتمع تقوم في المجتمع تقوم بتمجيد وتعظيم العنف(51)

6- العنف في المناطق الحضرية:

يعد العنف مظهرا من مظاهر الحياة الإنسانية المعاصرة، وظاهرة نفسية واجتماعية ارتبطت بالوجود الإنساني مما يشير إلى أنها ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه، إلا أن تعدد أشكال الممارسات العنيفة ونوع مجالاتها وتتشابك أسبابها وآثارها حيث أصبح سمة الإنسان ومجتمعات هذا العصر، وتتفق العديد من الدراسات على أن واقع العنف في الحياة المعاصرة يعد تهديدا للإنسان والمجتمعات، وأنه ظاهرة تتفشى في حياتنا الأسرية والاجتماعية بشكل متسارع حتى أصبح سمة لنمط الحياة المعاصرة الحضرية .

ثمة علاقة قوية بين العنف والمناطق الحضرية فظاهرة العنف وأشكالها المختلفة ترتبط بالوسط الحضري أكثر من ارتباطها بالوسط الريفي، وعدد الجرائم والانحرافات يتضاعف كلما انتقلنا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية،فهناك اتجاه يحمل المدينة المسؤولية الكاملة في ذلك، بسبب ضعف الروابط والعلاقات الريفية القرابية التي تتيح للفرد الانتقال من الحياة الجماعية إلى الحياة الفردية، يقول دوركايم "أن المجتمع الريفي يتسم بعلاقة التماسك حيث يتعامل أفراده بطريقة تلقائية ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا عكس المدينة والعلاقة بين الأفراد ذات طابع عضوي فيها"،وتغير الأسرة من حيث الشكل الوظيفة السلطة...الخ، لذلك يمكن ربط العنف والانحراف في المناطق الحضرية بالأسرة كأهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي ومشاركة هذه الأخيرة إحداث ظاهرة العنف داخل المدينة.

يتميز مدى العنف في المناطق الحضرية بالاتساع وهو يبدأ من المستويات العالية للعنف بين الأفراد والعنف الجنائي للعصابات، والعنف في المناطق الحضرية في مختلف دول العالم قد تستوفي أو لا تستوفي معايير تطبيق القانون الدولي الإنساني الذي ينطبق على الحرب التقليدية، والذي يتجسد من الاضطرابات في حالات من الإضطربات المدنية ،أعمال الشغب الذي تمارسه الدولة والعنف الذي يحدث عقب الانتخابات، عنف العصابات والمظاهرات(52) والحروب الأهلية وصور الاضطهاد والتصفية العرقية والنزاعات الطائفية ..الخ.

والتحضر يخلق بيئة مواتية للعنف لصورته السريعة فالعنف في المناطق الحضرية غالبا ما يكون ديناميكيا، وغير متجانس ومتزامن يحتوي على أشكال متداخلة وتفاعليا يحتوي على أنواع مختلفة من العنف وكل منها يؤثر في الآخر وأصبح العنف أداة القوي للسيطرة والتحكم وانعكس هذا العنف الذي تمارسه الدول الكبرى على باقي الشعوب ليولد عنفا مضادا، والمجتمعات العربية مثل غيرها من المجتمعات تشهد ارتفاع ملحوظ في معد ل انتشار ظواهر العنف والأنماط السلوكية غير السوية والجانحة نتيجة للتوسع رقعة النمو الحضري التي لم ترافق خطاها حركات التنمية، فضلا عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشهدها ، وامتزاج الثقافات والانفتاح على العالم، فظاهرة التحضر في العالم الثالث تحمل بين طياتها موضوعات على جانب كبير من الأهمية وهي البطالة ،عدم الاستقرار، العنف، سيطرة القطاع غير الرسمي، تزايد المناطق

المتخلف فضلا عن ظهور بعض المهن الطفيلية وعجز القطاع الرسمي والحضري عن امتصاص العجز واستيعاب كل حاجات السكان الأصليين والوافدين الريفين.

ومشكلة الفقر التي ازدادت بعد تطور النظام الصناعي ومع التوسع الحضري في المدن وأضحت ظاهرة تميز كل مجتمع لا يمارس العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، وأفرزت ظواهر كثيرة ميزت المناطق الحضرية خاصة ظاهرة المناطق الحضرية المتخلفة أو العشوائيات[53] وما يسودها من خصائص أيكولوجية "الإكتظاظ بالسكان، انعدام الخصوصية، ارتفاع الحرارة، تدهور البنى التحتية مما يؤثر سلبا على الحياة الاجتماعية ويخلق مشكلات اجتماعية تعد من الأسباب المفجرة للعنف الحضري والإنحراف.

العنف الحضري باعتباره من أهم المشاكل الناتجة عن النمو الحضري غير المخطط والموجه وخاصة في خضم نمو المناطق المتخلفة باعتبارها بيئة قاسية ومولدة للعنف فهو" يشير إلى تلك العمليات التي تقوم بها جماعة أو جماعات بإحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أو حتى السياسية القائمة، عن طريق المطالبة بحقوق اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو كل ذلك مجتمعا وذلك باستخدام أساليب هادئة أو عنيفة داخل المحيط الحضري[54] ويأخذ أشكالا عديدة منها العنف الطلابي، عنف مؤسسي عمالي منظم وهناك عنف غير منظم فالعنف المنظم كالعمليات الإرهابية والجريمة المنظمة، وعنف غير منظم يتمثل في العنف الذي يندلع بصورة عفوية كردود أفعال وأعمال شغب.

كما ترتبط العديد من المفاهيم بالظاهرة الانحرافية وهي تجسد أهمية كبيرة بالنسبة إليها، ومنها الانحراف، الجريمة، الجناح والفساد فالانحراف هو انتهاك للقواعد وخروج عن المعايير والقيم الاجتماعية وخروج عن حدود التسامح العام في المجتمع، و الفرق بين العنف والانحراف هو نسبي ويختلف من ثقافة إلى ثقافة أخرى وبالتالي من منظومة قانونية إلى منظومة قانونية أخرى، باستثناء بعض أفعال العنف الشديدة التي تعد انحرافا في نظر ثقافات المجتمعات إنسانية مجتمعة، ومن أبرز هذه الأفعال العنيفة الشديدة القتل الإجهاض السرقة ...الخ

7- الآثار الناجمة عن ظاهرة العنف:

إن العنف مشكلة متعددة الوجوه، فهو مشكلة اجتماعية وصحية واقتصادية وثقافية في الوقت نفسه، وهو من أهم مسببات التفكك الأسري لأنه الوسط الأول الذي ينطلق منه العنف ثم يأتي من أوساط أخرى في المجتمع، والذي غالبا ما تكون عواقبه وخيمة على أفراد وخاصة شريحة الأطفال الأسرة، لقد أعلنت منظمة الصحة العالمية العنف كمشكلة صحية نظرا للإصابات الجسدية والعاهات الناتجة عنه، فالعنف مسبب لاضطرابات نفسية مثل القلق والتوتر وعدم الشعور بالأمان.

ولا تتوقف عواقب العنف على الإصابات الجسدية والآثار النفسية السلبية، فللعنف آثار اقتصادية تتمثل بتكاليف العناية الصحية والنفسية بالمعنف والمعنف والذي تتحمله المؤسسات الصحية والاجتماعية في القطاع العام لعلاج الإصابات الجسدية والاضطرابات النفسية الناتجة عن العنف، ونتائجه السلبية على الإنتاج والاستثمار ومما لاشك فيه إن تأثير العنف أشد خطورة على اقتصاد البلدان الفقيرة[55] والتي تعاني من انعدام الاستقرار وتعيش باضطرابات سياسية، وبما أن العنف أصبح سمة لنمط الحياة الحضرية لتفشيه كظاهرة في الحياة الأسرية والاجتماعية مما ينذر بآثار خطيرة باعتباره مصدر تدمير للعلاقات الأسرية والاجتماعية باختلاف اشكالها ومعيقا للاستقرار النفسي والاجتماعي وخطرا يسلب من الأفراد والمجتمعات أمنها وسعادتها وتقدمها.

خاتمة:

نظرا لاتساع ظاهرة العنف وتعدد جوانبها فالحول كذلك تكون كثيرة وتتصل بكل مظهر يتخذه، إلا أننا نقدم حلول شاملة فيما يخص الظاهرة ومنها الاعتماد على الأسلوب العلمي في مواجهة العنف لأنه السبيل الأكثر نضجا للتخفيف من آثاره،

وذلك بتبني العديد من الإستراتجيات والسياسات التي تسعى إلى إصلاحات جذرية وعميقة في كافة الأنظمة الاجتماعية وخاصة في مجال العدالة في التوزيع،كذلك جعل الوقاية من العنف ومنعه إحدى أولويات التنمية وخاصة في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، العمل على إنجاز دراسات وبحوث وبرامج إعلامية توعوية والتي تعمل من خلالها على إرساء قاعدة لرفض ثقافة العنف، والعمل على مراجعة الثغرات القانونية فيما يخص العقوبات والردع والعمل على تطبيقها.

المراجع:

(1)Ontons CT: the oxford dictionary of english ethymology,oxford calarendon press, 1996, p982.

(2) عصام عبد اللطيف: سيكولوجية العدوانية وترويضها، دار غريب، القاهرة،2001،ص97.

(3)الزين عباس عمارة:مدخل إلى الطب النفسي، دار الثقافة والنشر والتوزيع، بيروت،1986،ص194.

(4)حسين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت،ط1، 1996، ص43.

(5) مجموعة من الأساتذة:ترجمة إلياس الزحلاوي: المجتمع العنف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ،1985، ص 154.

(6) Sillamycn : dicionnaire de la psychologie,la rouse librairie,paris,1967,p18.

(7) Sillamycn, o p.cit,p18.

(8) dicionnaire : eneyclopidique, Quillet,paris, 1981,p97.

(9)منظمة الصحة العالمية : التقرير العالمي حول العنف والصحة، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، القاهرة،مصر2002، ص6.

(10) منظمة الصحة العالمية،المرجع السابق، ص ص 6، 7.

(11) Jean Bergreti : la violence fondamentale, coll, psychisme, DUNOD,Paris.2,3 ed,1996,p120.

(12) o.p cit,p104.

(13) خالد الصرايرة : أسباب العنف الطلابي ضد المعلمين والإداريين في المدارس الثانوية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية،مجلد 5،ع2،1996 ص141.

(14) نفس المرجع، ص141.

(15)عبد الله ، اليوسف وآخرون: العنف الأسري، دراسة ميدانية ، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي، الرياض،2005، ص11.

(16) سعيد، الغامدي: خبرات الإساءة الطفلية وعلاقتها ببعض الخصائص النفسية ، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،2008، ص54.

(17) سامية خضر،صالح: استراتجية مواجهة العنف، رؤية نقدية دراسة تطبيقية، مؤسسة الطونجي، القاهرة،د.س .ن، ص37

(18)معتز عبد الله وآخرون: علو النفس الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،2000، ص678.

(19)مصطفي عبد المجيد كارة: مقدمة في الإنحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت،1985، ص253.

(20)مختار رحاب: العوامل السوسيوثقافية لظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي، حالة الإقامات الجامعية بقسنطينة، دراسة سسيوأنثربولوجية، دكتوراه علوم في علم الاجتماع،2009-2010، ص220.

(21) مصباح دبارة: الإرهاب، جامعة غار يونس، بنغازي،ط1، 1990، ص22.

(22) Boukhobza,m :octobre88,evolution ou rupture,edtions bouchene,alger,1991,pp26,27.

(23) سهيل العروسي: حوار الحضارات بين الواقع والطموح، دار الينابيع ، دمشق،ط1، 2001، ص ص92، 93.

(24) عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت،1983،ص753.

(25) أمير سالم: الاستبداد، الفساد، الجمود الفكري، ذخيرة العنف السياسي في الأشكال المعاصرة للعنف ، المرصد الوطني لحقوق الإنسان ، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر،1997،ص187.

(26) Biermam,k: the relationship between ,matriel over-protection and aggression ,antisocial behavior in middle class.

(27) Turkum ,A,S: School violence, what extent de perceptions of problem solving skills protect adolescents? Edercational sciences ,theory ,parctice11,2011,p p127-132.

(28) الشناوي أحمد: هالة فوزي عيد، تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي، بحث منشور في مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع 67، 2010،ص207.

(29) لبيب سعيد : أفكار حول الإعلام الديني، في ماذا يريد التربويون من الإعلاميون، مكتبة التربية العربي لدول الخليج ،الرياض،ط2، 1985، ص78.

(30) اسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان والمدينة،جامعة منتوري،قسنطينة،د س ن، ص18.

(31) محمود عرابي: العشوائيات في المجتمع العربي، ماهيتها وتداعيتها الاجتماعية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1،2007 ، ص6.

(32) نفس المرجع،ص19.

(33) الزميع علي: رؤية في الأفاق المستقبلية لتجديد الفكر الإسلامي، ندوة الفكر الإسلامي المعاصر بين الهدم والبناء ، يناير 1995.

(34) مختار رحاب، مرجع سابق، ص 212.

(35) عزت سيد اسماعيل: سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف،دار السلاسل الكويت،ط1، 1988، ص36.

(36) نفس المرجع ،ص 64.

(37) كاظم وليم آغا: علم النفس الفيزيولوجي، منشورات الآفاق ،بيروت، 1981،ص237.

(38) عبد الرحمان العيسوي :سيكولوجية المجرم، دار الراتب الجامعية، مصر،1997،ص70.

(39) بلقاسم سلاطنية،سامية حميدي: الفقر والعنف في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، بسكرة، 2008،ص ص 24،25.

(40)نفس الرجع، ص29.

(41) نفس المرجع ،ص ص30-35.

(42) مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي،لبنان،1980،ص ص189، 190.

(43) نفس المرجع، ص ص174، 175.

(44) نفس المرجع، ص 175.

(45) بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، مرجع سابق، ص41.

(46) نفس المرجع، ص ص42-44.

(47) كاظم وليم آغا، مرجع سابق، ص232.

(48) بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، مرجع سابق، ص62.

(49) نفس المرجع، ص ص50-62.

(50) Hildgqrd ER.tard,Belanger D : introduction la psychologie ,ed etudes vivantes,paris,1980,p368.

(51) عبد الرحمان العيسوي، مرجع سابق،ص 157.

(52) لوتشي أي: التدخلات الإنسانية في حالات العنف الحضري، بحث دراسي لشبكةALNAP ، لندن ،2013،ص4.

(53) محمود عرابي،مرجع سابق،ص،20.

(54) إبراهيم توهامي،إسماعيل قيرة،عبد الحميد دليمي:التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة،2004، ص:44.

(55) هيفاء أبو غزالة :السياسات ،نشرة دورية مقال بعنوان العنف ضد المرأة رؤيا مشتركة لإحداث التغيير،السعودية ، ع2،جوان 2008، ص1 .